

زمامه بالإصلاحات

تهياً لمثل هذه المواضيع». وعن الرهان الخارجي، قال الرئيس السوري إنه فشل، مشدداً على الرغبة في فتح حوار موسع مع جميع الأطراف، وعلى أن حزمة القوانين الجديدة سنؤدي إلى توسيع المشاركة مع زيادة الحريات في سوريا. وعلق على قانون منح الجنسية للأكراد، مشيراً إلى أن من شأنه «تعزيز الوحدة الوطنية في سوريا، وعلى الحكومة الجديدة أن تتابع الإجراءات من أجل إنجاز مضمون هذا

القانون». كذلك، أعلن أن قانون الأحزاب «مهم جداً وله حساسية خاصة لأنه يؤثر في مستقبل سوريا جذرياً، لذلك يجب أن تكون دراسته وافية». ووصف قانون الإعلام الجديد بأنه «عصري»، وقال إنه «في مراحلها الأخيرة». وحدد الأسد إحدى أهم المشاكل التي تعصف بالشباب، وهي البطالة. ودعا إلى اعتماد مشاريع سريعة تعالج هذه المشكلة، وما وصفه بـ«إحباط وياس» الشباب العاطل من العمل. وانتقد بعض

الظواهر التي تتفشى في المجتمع السوري، والتي قال إنها تمثل عامل تهديد لاستقرار البلاد، ومن هذه الظواهر الرشوة والبطالة والفساد. وكان لافتاً تأكيد الأسد أهمية كرامة المواطن السوري، إذ قال إن «الإصلاحات مهمة جداً، والكثير منها لا تظهر نتائجها إلا متأخرة»، مشيراً إلى أن «المواطن بحاجة إلى خدمات وأمن وكرامة، وكل هذه العناصر مرتبطة بعضها ببعض». ودعا إلى التخلص نهائياً من «الإهانات» التي يتعرض لها المواطن السوري مثل الإهمال و«تأخير معاملة له في دائرة، وطلب الرشوة».

وتطرق الأسد إلى المواجهات بين المتظاهرين ورجال الأمن، وقال إن «لجنة التحقيق تستمر في عملها لمعرفة أسباب ما حصل وتحديد المسؤولين ولاحقاً تحاسبهم». ورأى أن جميع السوريين الذين سقطوا خلال المواجهات الأخيرة، سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين، هم «شهداء».

وفي ردود الفعل، رحبت بريطانيا بتعهد الأسد رفع حالة الطوارئ، ونسبت صحيفة «صندي اكسبريس» إلى وزير الخارجية البريطاني وليام هيج، قوله «أرحب بإقرار الأسد في خطابه بأن الإصلاح في سوريا أمر ضروري وعاجل لمعالجة التطلعات المشروعة للشعب السوري».

وكانت السلطات السورية قد أفرجت عن معتقلين من أهالي دوما، وأعربت الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان في بيان لها عن «قلقها البالغ» إزاء استمرار اعتقال عدد كبير من الناشطين رغم صدور أمر رئاسي يقضي بإطلاق سراحهم في هذا الوقت، صادرت السلطات السورية في معبر التنف الحدودي مع العراق كمية من الأسلحة كانت في طريقها إلى البلاد. وقالت قناة «دنيا» السورية الخاصة إن «أمانة الجمارك في التنف عثرت على 139 مسدساً و14 قناصة وقاذفات قنابل مسيلة للدروع ورشاشات ومناظير ليلية».

(أ ف ب، يو بي أي، رويترز، سانا)



ابراهيم الامين

سوريا: استمرار السباق بين الإصلاح والفتنة

الخطاب الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد أمام الحكومة الجديدة، أول من أمس، جاء مختلفاً عن الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب قبل نحو أسبوعين. والاختلاف تمكن ملاحظته في الشكل والمضمون، رغم أن السؤال الفعلي للمراقب عن بعد كما للمواطن السوري، يبقى عن الجديد، أو المختلف في توجه الحكم في سوريا إزاء استحقاق الإصلاحات التي ينشدها المواطنون هناك.

ربما ليس على أحد من خارج سوريا مسؤولية السؤال عن برنامج السوريين، حكومة أو شعباً، إزاء عملية الإصلاح. كذلك فإنه قد يخرج (وقد بدأ يخرج) من يقول إن الخارج يحاول من خلال مقاربتة الوضع السوري ممارسة نوع من الوصاية، سواء لناحية تحديد سقف الإصلاحات المطلوبة ونوعيتها، أو لناحية التدخل في عملية التحريض على النظام أو على العنف عموماً. وفي الحالتين، لا يمكن أحداً داخل سوريا وخارجها تجاهل أن الحدث السوري هو حدث عربي بامتياز، يشبه إلى حد بعيد الحدث المصري، فهو حدث سوري، وحدث لبناني، وحدث عراقي، وحدث أردني، وحدث فلسطيني، وحدث إيراني، وحدث تركي وحدث سعودي. وإلى جانب هذه الدول، فإن تأثيرات وجهة الأحداث في سوريا سيكون لها تأثيرها المباشر على مواقع جغرافية وسياسية تتعدى هذه الدول، ما يعني أن من المنطقي، لا بل من الطبيعي، أن يكون الجميع معنيين بمناقشة على الأقل. وفي هذا الإطار، تمكن ملاحظة الآتي منذ بداية الاحتجاجات حتى اليوم:

أولاً: إن التعبير عن الحاجات الإصلاحية عند الجمهور في سوريا تجاوز حدود مقالة أو تصريح يطلقه معارض سوري منفي أو يعيش في الخارج، أو في سجن، لأنه أطلقه من الداخل. وهو تعبير تجاوز أيضاً القوى المؤلفة للمعارضة السورية بكل أطرافها، بما في ذلك الإخوان المسلمون، رغم الدور المركزي الذي تؤديه هذه المجموعة اليوم. وهذا يعني أن على النظام في سوريا تجاوز أي محاولة للالتفاف على المطالب، أو أي تبرير لأي نوع من القمع الدموي أو المعنوي للمحتجين، لأنه مهما بلغ حجم التخريب والتامر، فإن غالبية ساحقة من المشاركين في الاحتجاجات هم من السوريين الذين يقولون صراحة إنهم بحاجة إلى تغييرات تشمل كل شيء، ولا تقتصر على أمر دون آخر. ويحتاج هؤلاء إلى إصلاحات ذات محتوى سياسي يهّم الحريات في الدرجة الأولى، واللجوء إلى خطوات عملية للمشاركة في بناء حياة برلمانية حقيقية كما حياة سياسية مفتوحة.

إطلاق المعتقلين إشارة قوية كما هو التخلي النهائي عن أسلوب القمع

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأميركية والسعودية وأطرافاً أخرى عربية ودولية وحتى لبنانية، متورطة في الجانب التحريضي من الأحداث في سوريا، وهو عمل مفهوم نتجته رغبة أطراف هذا الحلف، مجتمعين، في التوصل إلى تغيير شامل في سوريا، ليس لأجل مصلحة الشعب السوري أو غيره من الشعوب، بل لأن الأمر يقتصر على معاقبة النظام الحالي في سوريا نتيجة تضارب السياسات والمصالح القائمة، وخصوصاً في العقد الأخير.

ثالثاً: إن الأحداث الأخيرة دلت على ارتفاع منسوب الوحدة الوطنية عند الشعب السوري، سواء عند الفئة المؤيدة للحكم، أو عند معارضيه، وبالتالي فإن الشعب السوري قدّم، كما هي حال مصر وتونس واليمن وليبيا، صورة لم تكن في أذهان كثيرين منّا، عن أن الناس بكل فئاتهم يحتجون إلى الإصلاح، وأن الفساد هو عدو الجميع من دون استثناء، وأن المتضررين من الإصلاح هم أيضاً من كل الفئات والتشكيلات الاجتماعية والطائفية لأي مجتمع. كذلك فإن غالبية هؤلاء لا يريدون تغييراً في السياسة الوطنية للبلد، وحتى لو كان فريق أميركا والسعودية يسعى إلى قلب الموازين، إلا أن من الواضح أن هؤلاء لا يمكنهم فرض أي من شعاراتهم على الذين يسبغون في الشوارع، وهذه إشارة جديدة تساعد النظام نفسه على السير في عملية الإصلاح إلى آخر مداها، من دون أن يخشى على وحدته الوطنية أو على موقفه السياسي من المسألة العربية أو الصراع مع إسرائيل.

رابعاً: إن القيادة في سوريا تعرف تماماً حاجات الناس إلى الإصلاح، وهي تتصل أولاً برغبة المواطن هناك في أن يشعر بأنه شريك فعلي في بناء الدولة والمحافظة عليها وفي صياغة سياساتها كافة. وبالتالي، فإن الطريق إلى هذه الشراكة لا يمكن أن تكون من خلال استمرار منطق الفوقية بتقدير ما يناسب هذا الشعب من إصلاحات. وفي هذا المجال، يجب دعم الرئيس السوري لكي يتجاهل تماماً بعض الأصوات من داخل النظام أو حتى الحزب، التي تتصرف على أن شعب سوريا غير مؤهل لإصلاحات شاملة، بينما هي تريد في حقيقة الأمر إبقاء الأمور على حالها ولو مع بعض التجميل. وإذا كانت الآلة الإدارية في سوريا بطيئة، فإن ذلك لا يمنع النظام من المبادرة إلى خطوات أساسية، إذ ليس معقولاً استمرار احتجاج معتقلين من سجناء الرأي، لأن مشهد سوريا، كما هي حال بقية الدول العربية، يدل على قطيعة ما بين الجمهور وكل رواد الحركة السياسية التقليدية. وبالتالي، فإن إطلاق المعتقلين هو خطوة متقدمة نحو إقناع الجمهور بأن عملية الإصلاح جدية ومستمرة دون توقف.. ويجب أن يترافق هذا الأمر مع خطوة عملية تخص أداء أجهزة الأمن الذي يتمثل في استهداف المواطنين هناك عندما يطالبون بالحرية.. لأنه حتى اليوم، ليس في سوريا من يرفع شعار إسقاط النظام، وليس فيها من يرفع شعار رحيل بشار الأسد.

مثقفون لبنانيون مع الشعب السوري

أصدر عدد من المثقفين اللبنانيين، بينهم أسعد أبو خليل، دياب أبو جهجه، رامي زريق، رائد شرف، سماح إدريس، عدنية شبلي، ونرمين الحرّ، بياناً تضامنياً مع الشعب السوري، جاء فيه: «نحن الموقعين والموقعات أننا نعلن تضامناً الكامل والعميق مع الشعب السوري المنتفض على الظلم، كما سبق أن تضامنا في الماضي وتضامنا اليوم وسنتضامن غداً مع جميع العرب الثائرين على الأنظمة المتسلطة الجائمة على صدورهم، من السعودية والبحرين، مروراً بلبيبا والمغرب والجزائر وغيرها»، لافتين إلى «نفاق بعض المثقفين الذين هبط عليهم الوحي (النفطي) فجأة، فنددوا بالقمع في سوريا بعدما صمتوا صمت القبور عن القمعين السعودي والبحريني، أو اختلقوا لها الأعداء الواهية ذات العناوين السيادة والعروبية الكاذبة».

وتابع البيان أن «ما يجري في سوريا من عمليات قتل جواله، وما يتسرب من صور وشرائط فيديو مريعة تنذر بمجازر مقبلة، إنما تتحمل مسؤوليته الأولى والرئيسية السلطات السورية

القائمة، التي لا تزال تعمل بقانون الطوارئ السيئ الصيت، ضاربة عرض الحائط بكامل مطالب الشعب السوري الحق، في الكرامة والحريّة والديموقراطية والقضاء على الفساد المتفاقم والمحسوبيات البغيضة، وغير ذلك مما لا يمكن أن تفي به كلمة الإصلاح وحدها».

وعبر الموقعون في بيانهم عن التشكيك «في رواية السلطات المذكورة عن عصابات جواله مجهولة الهوية؛ فهذه الروايات تهدف في رأينا إلى تبرئة ما ترتكبه تلك السلطات من جرائم قتل وتعذيب وتنكيل، ناهيك بأن كلام الرئيس السوري (بشار الأسد) عن متظاهرين غرّر بهم مهين للشعب السوري، ذي التاريخ الوطني والعروبي والثوري العريق».

وعلى الرغم من الأنباء عن «تدخلات خارجية» في الأحداث السورية الأخيرة، أشار البيان إلى أن «حركة الاحتجاجات والمعارضة ذات أسس وأسباب داخلية مُحقة، ومن حق الشعب السوري أن يطالب بتغيير جذري في بنية السلطة والمجتمع، من أجل بناء حكم ديموقراطي

يرسي عدالة اجتماعية وحكماً نزيهاً، ويقوم بتحرير الجولان المحتل من العدو الصهيوني. أما الوحدة الوطنية الحقيقية، فلا تتم بإعمال سيف البطش والقمع في رقاب العباد، بل بتوفير أسس المساواة والعدل بين مكونات الشعب على اختلافها».

وختم البيان موضحاً «إذ نعبّر مجدداً عن تعاطفنا البالغ مع الشعب السوري، نشدد على ضرورة التنديد بتدخلات حلف شمالي الأطلسي الذي تحول إلى عضو غير مُعلن في جامعة الدول العربية. إن حق الشعب العربي في جميع الأقطار العربية في التحرر والتحرير لا لبس فيه، ويجب ألا تطمسه أطماع الاستعمار القديم والمتجدد ودعاويه الزائفة. إن الأكاذيب الإعلامية لتغطية ما يجري في سوريا والبحرين والسعودية وعمان وليبيا والجزائر والمغرب وكل قطر عربي آخر لن تنفع. فما أطلقه في تونس الشهيد محمد البوعزيزي لن يتوقف حتى تعم وطننا العربي شمس الحرية!»

(الأخبار)

بيان